Zagazig J. Agric. Res., Vol. 48 No. (2) 2021 541-550

Agricultural Economics and Social Science

Available online at http://zjar.journals.ekb.eg
http:/www.journals.zu.edu.eg/journalDisplay.aspx?Journalld=1&queryType=Master

أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في اليابان

هاني محمد سليم هواري[1*] - أحمد فوزي حامد[2]

1- قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية - معهد الدراسات والبحوث الآسيوية - جامعة الزقازيق - مصر

2- قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة الزقازيق – مصر

Received: 07/03/2021 ; Accepted: 21/03/2021

الملخص: تشمل السياسة الاقتصادية مجموعه من السياسات التي تتجانس كل منها لتحقيق الأهداف العامة للدولة كالسياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية، غير أن السياسة المالية كأداة للسياسة الاقتصادية الكلية تحتل مكانه هامه بين هذه السياسات لتحقيق أهداف الاقتصاد القومي معتمده في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والتوازن الاقتصادي داخل مجتمع الدولة وتحقيق أقصى معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وتعد اليابان كنموذج من أنجح الدول التي استخدمت أدوات السياسة المالية في التأثير علي النشاط الاقتصادي وتحقيق معدلات النمو مما أثار اهتمام العالم وحول التجربة اليابانية إلى نوع من "المعجزة" التي نسجت حولها هالة أقرب إلى الأسطورة منها إلى الحقيقة. وأوضحت النتائج الي أن اليابان حققت أعلى متوسط في قيمة الإيراد العام في الفترة من (2001 - 2015)، حيث أنها باستمرار التقدم الاقتصادي وتطلع اليابان لمواكبة التطور الغربي كان لزاما علي الدولة رفع عوائدها الضريبية لاستخدامها في بناء بنية أساسية ضرورية للقطاع الخاص وتقديم كافة المعلومات والخدمات للشركات التي بدأ أن لديها فرص واعدة للنجاح، كما حققت اليابان أعلى متوسط في قيمة الأنفاق الحكومي العام في الفترة من (2001 - 2015)، حيث اعتبرت هذه الفترة فترة انتعاش لليابان حققت فيها إنجازات كبيرة لم يكن لليابان آنذاك إلا هدف واحد هو اللحاق بركب الحضارة الغربية ومستوي نموها، كما أسفرت نتائج التحليل القياسي للبيانات أن الأنفاق العام هو أهم العوامل المحددة لزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي في اليابان والذي يعتبر من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية يليه حجم الدين العام، أما بالنسبة للإيراد العام فهو ذو اثر ضعيف علي حجم الناتج المحلي الإجمالي، مع الأخذ في الاعتبار تحسن نتائج الأثر القياسي في حالة دراسة اثر الإيراد العام منفردا علي حجم الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات الاسترشادية: اليابان، السياسة المالية، الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو.

المقدمة والمشكلة البحثية

لقد آثار موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية جدلا كبيراً بين أصحاب القرار الاقتصادي، وذلك لأن هناك إدراكاً واسعاً في كل دول العالم بأن السوق القائمة حالياً غير كفئ، في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى بروز ما يعرف بالآثار الخارجية للنشاط الاقتصادي بشكل أصبح معه تحديد تكاليف الإنتاج الفعلية أمراً غير ميسور إن لم يكن مستحيلا، أمام هذه الاعتبارات كان لابد من الإدراك بأن مستوى معين من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو شيء أكثر من ضروري، وهو ما يطرح إشكالية الأدوات الأكثر نجاحاً التي يمكن للدولة أن تستخدماها للتأثير في الواقع الاقتصادي والتقليل من الفوارق الاجتماعية وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ككل والتي تشمل البحث عن النمو الاقتصادي وزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي، ويتضح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال استخدام سياساتها المالية التي تستخدمها في تحقيق تلك الأهداف الاقتصادية والتي تعد من أهمها تحقيق اقصي معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تتعلق السياسة المالية بالإجراءات المعتمدة من طرف الدولة فيما يخص الإنفاق العام، الإيرادات العامة، والدين العام بهدف التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن بين التجارب التنموية الآسيوية، تحتل النهضة اليابانية الحديثة مركز الاهتمام عند شعوب آسيا وأفريقيا، وليس عند العرب وحدهم، فقد أثار الصعود المفاجئ لليابان من بلد مهمش لا شأن له إلى قوة اقتصادية كبري انضمت إلى نادى الدول المتقدمة، وذلك من خلال استخدامها لدور الدولة المتوازن في النشاط الاقتصادي من خلال استخدام الإيراد العام والأنفاق العام كأدوات هامة لسياساتها المالية. وبالتالي تتركز أهمية هذا البحث في أن أدوات السياسة المالية لها دور فعال ورئيسي في التأثير على حجم الناتج المحلي الإجمالي في اليابان وتحقيق

*** Corresponding author: Tel. :**+201144343809
E-mail address: hanyelhwary110829@gmail.com

أقصى معدلات النمو فيه، ويظهر ذلك الدور الرئيسي للدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي في اليابان والتأثير على مؤشرات التنمية وتحقيق أقصى معدلاته.

المشكلة البحثية

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل التالي:

هل تؤثر السياسة المالية المتبعة في اليابان على حجم الناتج المحلي الإجمالي؟

هدف الدراسة

يستهدف البحث التعرف على السياسة المالية في اليابان وأدواتها ومؤشر كل أداة وإسهام كل أداة في تحقيق النمو في حجم الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال تحليل بيانات فترة الدراسة (1981-2015).

فروض الدراسة

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإيراد العام وحجم الناتج المحلي الإجمالي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنفاق العام وحجم الناتج المحلي الإجمالي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدين العام وحجم الناتج المحلي الإجمالي.

منهجية الدراسة

سعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفا واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، سيتم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي وذلك لاستعراض ووصف مؤشر أدوات السياسة المالية، ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى تحليل العلاقة بين تغير مؤشرات السياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي وتقييم وضعيتهما في اليابان، كما سيتم الاستعانة بالأساليب الكمية من خلال دراسة قياسية لآثار السياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي في اليابان.

مفهوم السياسة المالية وعلاقته بالإنتاج

اشتق مصطلح السياسة المالية أساسا من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني في اللغة الإنجليزية "Treasury" أي الخزينة أو خزانة الدولة **(Jain and Sandhu, 2009)**، وكانت السياسة المالية يراد بها في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة ولكن في الاستخدام الحديث فأن السياسة المالية لها معني واسع ومختلف يرتبط بجهود الحكومة في استخدام أنشطة حكومية مالية معينه في تنمية واستقرار الاقتصاد القومي وتعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب "السياسة المالية ودورات الأعمال" للبروفيسور Alain. H. Hansen بالولايات المتحدة الأمريكية **(عبد الواحد، 1993).**

وقد تعددت تعريفات ومفاهيم علم المالية العامة ولكنها جميعا تدور حول الإيرادات العامة والنفقات العامة وميزانية الدولة وأهدافها وتحقيق توازنها، فهناك من عرفها على أنها تلك السياسة التي تتعلق باستخدام خزينة الدولة أو مالية الحكومة لتحقيق أهداف اقتصادية كلية معينة **(Dwivedi, 2010).** بينما يعرفها البعض بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القوميين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية **(الوادي وعزام، 2000)**. وفي وجهة نظر الجمعية الاقتصادية الأمريكية (AEA) ينبغي أن تعني السياسة المالية تلك السياسة التي تهتم بالآثار الكلية للإنفاق الحكومي والضرائب على الدخل، الإنتاج والاستخدام **(Chand, 2008)**.

ومن خلال المفاهيم السابقة والتي تؤكد على استخدام الإيراد العام والذي يتمثل في تحصيل الضرائب وكذلك الأنفاق العام كأدوات رئيسية تستخدمها السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي الكلي وتحقيق الأهداف الرئيسية والهامة للسياسة الاقتصادية العامة، بالإضافة الي مؤشر الدين العام والذي يتمثل في الفرق بينهم لتحقيق تلك الأهداف.

ومن خلال مفهوم الجمعية الاقتصادية الأمريكية والذي أشار الي الآثار الكلية للإنفاق الحكومي والضرائب على الدخل، الإنتاج والاستخدام في تعريفه للسياسة المالية فهو بذلك ربط ما بين أدوات السياسة المالية والإنتاج الذي يتضح من خلال مؤشر الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي فتلك المفهوم يتطرق الي موضوع البحث ويؤكد على أثر أدوات السياسة المالية في التأثير على حجم الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال ما يلي:

الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة على الناتج المحلي الاجمالي

الضريبة تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة وأفضل أداة تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي والتأثير على الحياة الاجتماعية، وفي إطار هذا الدور الهام للضرائب في تكوين حصيلة الإيراد العام يتعين علينا أن نتعرف وفي عجالة على الآثار الاقتصادية للضريبة دون غيرها من الإيرادات الأخرى حيث يعتبر النظام الضريبي أداة فعالة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية من خلال تأثيره على الإنتاج القومي.

وفرض الضرائب مباشرة كانت أو غير مباشرة تبعا لقواعد معينة فإن ذلك يسمح للدولة بتوجيه الإنتاج تبعا لاحتياجات وظروف الاقتصاد القومي، وذلك من ناحية التأثير الكلي على حجم الإنتاج فحسب رأي H. Dalton

تؤثر الضرائب على الإنتاج من خلال تأثيرها على (Dalton, 2003):

أثر الضرائب على القدرة على العمل، الادخار والاستثمار

يؤدي فرض الضرائب عادة إلى انخفاض مستوى الاستهلاك وبالتالي انخفاض القدرة على العمل، والتي تعتمد بدرجة كبيرة على المستوى المناسب للاستهلاك وحجم المبالغ التي تنفق على تعليم وتدريب العمال (Jain *et al.*, 2006). وبالتالي فأن انخفاض القدرة على العمل ستؤثر سلبا على الإنتاج (Gupta, 2007)، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الضرائب التصاعدية لها أثر ضئيل جدا على القدرة على العمل (Jain *et al.*, 2006)، فهذه الضرائب تعد أشد عبئا على الطبقات الغنية والتي قد تخفض من استهلاكها للسلع الكمالية ولكن ذلك لن يؤثر سلبا على كفاءتهم الإنتاجية، حيث يمكن لهذه الطبقات أن تحافظ على مستوى استهلاكها الحالي من خلال الاعتماد على مدخراتها (Vaish, 2009)، أما بالنسبة للضرائب التنازلية التي يقع عبؤها بدرجة كبيرة على الطبقات الفقيرة فإنها تؤدي إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية لهذه الطبقات نتيجة لانخفاض مستوى استهلاكها وبالتالي انخفاض الإنتاج.

ونظرا لأن معظم الضرائب التصاعدية هي عبارة عن ضرائب مباشرة، والضرائب التنازلية هي عبارة عن ضرائب غير مباشرة، فإنه ومن أجل التخلص من الآثار السلبية للضرائب على القدرة على العمل، ينبغي فرض المزيد من الضرائب المباشرة على الدخول المرتفعة، وفي المقابل الحد من الضرائب غير المباشرة على السلع الضرورية (Pail war, 2008).

وفيما يتعلق بالقدرة على الادخار، يرى بعض الاقتصاديون أن فرض المزيد من الضرائب المباشرة يؤثر سلبا على قدرة الأفراد على الادخار، ومن ناحية أخرى فإن فرض الضريبة على القيم المنقولة يؤدي أيضا إلى نقص الادخار مما يؤدي إلى انخفاض معدل تكوين رأس المال وبالتالي انخفاض الإنتاج، حيث ينطبق ذلك بشكل خاص على البلدان النامية، وعلى هذا الأساس، يعتقد هؤلاء الاقتصاديون أن النظام الضريبي للدول النامية يجب أن يكون ذو طبيعة غير مباشرة، لأن هذا النوع من الأنظمة يساهم في رفع القدرة على الادخار وبالتالي ارتفاع مستوى الإنتاج (Jain *et al.*, 2006).

أما بالنسبة لفرض الضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يزيد من الادخار، أما في حالة فرض هذه الضرائب على السلع الضرورية ينقص من الادخار الاختياري، ومن ناحية أخرى فإن فرض ضريبة على أرباح الأسهم في شركات الأموال بمعدل أقل من الضريبة المفروضة على الأرباح غير الموزعة، فإن هذا يؤدي حتما إلى تقليل الأموال الاحتياطية بمعنى نقص الاستثمار الذاتي وفي نفس الوقت يؤدي إلى ارتفاع دخول الأفراد نتيجة زيادة التوزيعات، وقد يؤدي هذا إلى زيادة الادخار. كما أن الأموال المودعة بالبنوك فإذا فرضت عليها ضرائب ينتج عنها إما زيادة في الاستثمار المباشر أو الاكتناز.

ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن دفع الضرائب يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل والقدرة على الادخار للقطاع الخاص ولكن في المقابل نتيجة للضرائب ترتفع إيرادات الدولة مما يؤدي إلى ارتفاع مجموع المدخرات للقطاع العام، وإذا تم استثمار حصيلة الضرائب في الأنشطة الإنتاجية والتنموية، فإن ذلك سيكون له نفس التأثير في حالة ارتفاع مستوى الادخار للقطاع الخاص (Dalton, 2003).

كذلك يمكن تغيير مستوى الإنتاج من خلال التأثير على القدرة على الاستثمار بواسطة آلية الضرائب، حيث أنه يمكن رفع القدرة على الاستثمار عن طريق خفض معدل الضريبة على الاستثمارات الجديدة، منح امتيازات ضريبية لقيمة الأرباح التي يعاد استثمارها، ورفع القدرة على الادخار، وأي سياسة ضريبية مخالفة لذلك، ستؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج عن طريق التأثير السلبي على حجم الاستثمار (Jain *et al.*, 2006).

أثر الضرائب على الرغبة في العمل، الادخار والاستثمار

يتوقف تأثير الضرائب على الرغبة في العمل بشكل أساسي على مرونة الطلب على الدخل فإذا كان الطلب على الدخل غير مرن كما هو الحال بالنسبة للطبقات الفقيرة، فإن الضرائب ستحفز أفراد هذه الطبقات على زيادة مجهوداتهما الإنتاجية، سعيا وراء زيادة دخولهم بهدف تعويض ما اقتطع منه كضريبة وللمحافظة على المستوى المعيشي الذي كانوا عليه قبل فرض الضريبة، في حين يكون الطلب على الدخل مرنا بالنسبة للطبقات الغنية، وبالتالي، عادة لن تحدث زيادة في رغبة أفراد هذه الطبقات في العمل نتيجة لفرض الضرائب، حيث يمكن لهؤلاء الأفراد المحافظة على المستوى الحالي لنفقاتهم عن طريق الحد من مدخراتهم، وعموما فإن المرونة المرتفعة للطلب على الدخل تجعل الضرائب غير محفزة للرغبة في العمل (Pail war, 2008).

وتجدر الإشارة إلى أن معدل الضريبة يؤثر كذلك على رغبة الأفراد في العمل، فإذا كان معدل الضرائب المباشرة مرتفع جدا، فإنه لن تحدث أي زيادة في رغبة أفراد الطبقات الغنية في العمل ذلك لأنهم سيضطرون إلى دفع جزء كبير من دخلهم الإضافي على شكل ضرائب، وفي المقابل، ارتفاع معدل الضرائب غير المباشرة، سيشجع أفراد الطبقات الفقيرة والمتوسطة على العمل أكثر من أجل الحفاظ على المستوى الحالي لدخلهم الحقيقي.

وفيما يخص رغبة الأفراد في الادخار، فإنه إذا تم فرض ضرائب مرتفعة على الإنفاق، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الرغبة في الادخار، بينما العديد من الضرائب المباشرة مثل الضريبة على الدخل، الضريبة على الثروة.. إلخ تقلل من رغبة الأفراد في الادخار، وفي بعض الأحيان، يقوم الأفراد بالادخار في جميع الحالات تحت أي ظرف من الظروف من أجل تلبية احتياجاتهم ونفقاتهم المستقبلية، وبالتالي، في هذه الحالة، لن يكون هناك أي تأثير خاص للضرائب على رغبتهم في الادخار **(Pail war, 2008)**.

كما تؤثر الضرائب كذلك على رغبة الأفراد في الاستثمار، حيث أنه إذا انخفض عائد الاستثمار نتيجة لفرض الضرائب (وخاصة منها الضرائب المباشرة على الأرباح) فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض الميل للاستثمار **(Pail war, 2008)**. حيث يمكن للدولة أن تقوم بتشجيع الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية من خلال منح تخفيضات في الضرائب لهذه القطاعات، فمثلا إذا تم تقديم امتيازات ضريبية لصناعات السلع الرأسمالية فإن ذلك سيساهم في رفع معدل تكوين رأس المال، وبالتالي فمن خلال إجراء تغييرات مناسبة في الضرائب يمكن توزيع الموارد بشكل سليم بين مختلف الأنشطة الإنتاجية، مما يساهم بالتالي في زيادة الاستثمار **(Suri *et al.*, 2006)**.

أثر الضرائب على تنقل الموارد بين مختلف الاستخدامات

تؤثر الضرائب كذلك على الإنتاج من خلال تحويل الموارد الاقتصادية، فهذه الموارد تسعى دائما إلى التنقل حيث يمكن استغلالها في أكثر الوجوه ربحا، فإذا فرضت ضريبة على نوع معين من الاستغلال فإنه سرعان ما تأخذ عوامل الإنتاج في التحول إلى نوع آخر من النشاط الاقتصادي تقل فيه وطأة الضريبة. وفي الواقع غالبا ما تكون الضرائب التي تفرض بمعدل متساوي على جميع أنواع الاستخدامات من الموارد الاقتصادية محايدة في تأثيرها، ولا تسبب أي تحول في موارد الإنتاج، ومن أمثلة هذه الضرائب نجد الضريبة الاستثنائية المؤقتة على الأرباح، الضريبة على ريع الأراضي الزراعية، والضريبة على الأرباح الاحتكارية **(Pail war, 2008)** وتجدر الإشارة إلى أنه ليس من الضروري أن تؤدي الضرائب من خلال تحويل الموارد إلى انخفاض الإنتاج، بل في كثير من الأحيان قد يترتب على تنقل عوامل الإنتاج فوائد عظيمة، على سبيل المثال: الضريبة على إنتاج المشروبات الكحولية والسجائر لها آثار بعيدة المدى من حيث الحد من استهلاك هذه المواد الضارة، ارتفاع مستوى الصحة العامة، وزيادة كفاءة القوى الإنتاجية، ومن جهة أخرى، قد ينتج عن تحول الموارد أضرار كبيرة، كما لو فرضت على أنشطة البناء ضريبة فقللت من الإقبال على إنشاء المباني الجديدة وأحدثت أزمة سكنية يترتب عليها آثار اجتماعية سلبية.

الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي

باعتبار النفقات العامة الأداة التي تستخدمها الدولة للقيام بالتدخلات العمومية في النشاط الاقتصادي والتأثير على الحياة الاجتماعية، ومقياس لمدي نجاح الانظمة السياسية في التدبير والترشيد دون الإخلال بزيادة معدلات النمو يتعين علينا أن نتعرف وفي عجالة على الآثار الاقتصادية للنفقات العامة حيث تعتبر أداة فعالة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية من خلال تأثيرها على الإنتاج القومي.

حيث يري Dalton كما ذكرنا سابقا أن مستوى الإنتاج والعمالة لأي دولة يعتمد على قدرة ورغبة الأفراد في العمل، الادخار، والاستثمار، وعلى تحويل عناصر الإنتاج بين مختلف الاستخدامات والمناطق. حيث يمكن للإنفاق العام أن يؤثر على هذه العوامل إما تأثيرا إيجابيا أو سلبيا سواء كان هذا التأثير بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

آثار الإنفاق العام على القدرة على العمل، الادخار والاستثمار

يساهم الإنفاق العام في زيادة قدرة الفرد على العمل إذا كان يزيد من كفاءته. وهذا يفتح مجالا واسعا للنفقات الاجتماعية مثل: النفقات المخصصة لتوفير العلاج المجاني، المرافق التعليمية، المرافق السكنية، إعانات البطالة...الخ. فهذا النوع من النفقات يساهم في زيادة كفاءة الفئات ذات الدخل المنخفض ورفع قدرتها على العمل مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى عرض العمالة الماهرة والكفؤ ومن الواضح، أن جميع هذه النفقات التي ترفع من قدرة الأفراد على العمل، تساعد كذلك على رفع دخلهم ومدخراتهم، وبالتالي الإنتاج والدخل القومي **(Gupta, 2007).**

وتجدر الإشارة إلى أن زيادة قدرة الأفراد على الادخار تساهم بذلك في زيادة قدرتهم على تمويل الاستثمارات وبالتالي رفع مستوى الاستثمار، كما أن النفقات العامة قد ترفع القدرة على الاستثمار إذا وضعت هذه النفقات في أيدي هيئات تعمل في ميدان الاستثمار (سواء كانت هذه الهيئات خاصة أم عامة).

آثار الإنفاق العام على الرغبة في العمل، الادخار والاستثمار

أن بعض أنواع النفقات العامة التي تأخذ شكل منح تقدم بدون شروط Unconditional Grants والتي يتوقع الأفراد بموجبها الحصول على دخل مضمون ومنتظم مثل: رواتب التقاعد والفوائد على الدين العام، تؤثر سلبا على رغبة الأفراد في العمل والادخار **(Gupta, 2007)**. ولكن في الواقع، هذا الرأي ليس صحيحا على الإطلاق، ذلك أن حصول الأفراد على هذا النوع من النفقات لن يتم إلا بعد توافر شروط معينة، فرواتب التقاعد لا يحصل

عليها الفرد إلا بعد أدائه عملا خلال فترة طويلة، وفوائد الدين العام لا يحصل عليها الفرد إلا بعد أن يكون قد اكتتب في الدين العام بمبلغ من المال كان قد بذل في تحصيله عملا لمدة قد تكون طويلة، وعلى هذا فإن هذه النفقات لا تؤثر كثيرا في رغبة الفرد بالعمل.

في حين يرى Dalton أن الأنواع الأخرى للنفقات العامة مثل إعانات البطالة والتأمين ضد العجز والمرض قد لا تخفض رغبة الأفراد في العمل والادخار لأنها تعتبر منح مشروطة Conditional Grants وهي تساهم في بعض الحالات في رفع الرغبة في العمل عن طريق رفع معنويات الأفراد. وبالمثل، فإن المنح التي يفترض أنها غير ثابتة، ولكن تزيد مع الزيادة في حجم العمل والادخار يمكن أن تساهم في زيادة الرغبة في العمل والادخار وبالتالي الاستثمار **(Gupta, 2007)**.

آثار الإنفاق العام على تحويل موارد الإنتاج بين مختلف الاستخدامات والمناطق

يمكن أن يؤثر الإنفاق العام بشكل كبير على مستوى ونمط الإنتاج من خلال تحويل الموارد الاقتصادية بين مختلف الاستخدامات والمناطق.

فالإنفاق العام بحد ذاته يعني تحويل الموارد من الاستخدام الخاص إلى الاستخدام العام، ويمكن للحكومة من خلال الإنفاق العام أن تقوم بتوجيه بعض الموارد من إنتاج سلع الاستهلاك إلى إنتاج السلع الرأسمالية وذلك صيانة لرأس مال المجتمع وإنماء ثروته القومية، وهذا يمكن أن يساهم في تحويل الموارد من الجيل الحاضر إلى الأجيال القادمة.

والإنفاق العام يجعل الاقتصاد متوازنا من خلال إعادة توزيع مصادر الدخل من أنشطة غير منتجة إلى أنشطة منتجة، وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الإنتاج **(Jain *et al.*, 2006)**، إضافة إلى ذلك، يمكن أن يساهم الإنفاق العام في تحويل الموارد بين مختلف المناطق والأقاليم، فالإعانات التي تقدمها الدولة إلى بعض الهيئات المحلية لتشجيعها على حسن قيامها بوظائفها، تؤدي إلى زيادة هذه الهيئات لنفقاتها مما يستدعي انتقال عناصر الإنتاج إلى هذه المناطق.

الآثار الاقتصادية للدين العام على الناتج المحلي الاجمالي

نتيجة لأن الدين العام يساهم في تحقيق أهداف السياسة المالية من خلال القروض العامة كمورد ائتماني وتأثيرها على الإنتاج القومي، توزيع الدخل، الاستهلاك، ومستوى الأسعار، وبالتالي فهو يعتبر من الأدوات التي تستخدمها الدولة للقيام بالتدخلات العمومية في النشاط الاقتصادي والتأثير على الحياة الاجتماعية، ومقياس لمدي ضمان الدولة في تحقيق مستوى كافي من الطلب الفعلي والحد من التقلبات الاقتصادية، واستعادة توازن التشغيل الكامل.

ولا شك أن للدين العام، وبغض النظر عن مصدره، له آثارا تجميعية على مستوى الإنتاج القومي، حيث تتوقف هذه الآثار أساسا على كيفية وأسلوب إنفاق حصيلة القروض، ويمكن للدين العام أن يؤثر سلبا على الإنتاج القومي في الحالات التالية:

- إن استخدام الدين العام لتمويل الأنشطة غير المنتجة يدفع الدولة إلى فرض ضرائب جديدة من أجل تسديد أصل الدين والفوائد في هذا الشأن مما يؤثر بالتالي سلبا على الإنتاج **(Kennedy, 2012)**.
- يؤدي الدين العام إلى تخفيض ميل ورغبة الأفراد في العمل والادخار، فمن جهة، عندما يتعود الأفراد على الحصول على دخل معين من خلال استثمار أموالهم في الدين العام، فإن ذلك سيخفض رغبتهم في العمل **(Gupta, 2007)**، ومن جهة أخرى، بهدف تسديد أصل الدين وفوائده، سيضطر الأفراد إلى دفع جزء هام من دخلهم على شكل ضرائب، مما يؤثر بالتالي سلبا على رغبتهم في الادخار **(Vaish, 2009)**.
- خلال فترات الحروب والأزمات يرتفع المستوى العام للأسعار وبالتالي يرتفع معدل التضخم، وبناء على ذلك تلجأ الدولة إلى الدين العام للحصول على موارد مالية إضافية، ومهما كانت القيمة الاسمية للدين العام الذي يتم الحصول عليه فإن قيمته الحقيقية ستكون أقل، ولكن مع زوال الحروب ينخفض المستوى العام للأسعار، وتقوم الدولة بفرض الضرائب من أجل تسديد الدين العام، ولكن في هذه الحالة مهما كانت القيمة الاسمية للضرائب التي يدفعها الأفراد فإن قيمتها الحقيقية ستكون مرتفعة نظرا لارتفاع القيمة الحقيقية للنقود نتيجة لانخفاض الأسعار **(Jain and Sandhu, 2009)**.

ومن جهة أخرى، قد يكون للدين العام كذلك أثار إيجابية على الإنتاج، وذلك إذا ما تم استخدام الدين العام كأداة للقيام ببعض المشاريع الصناعية، فإن ذلك سيرفع مستوى الإنتاج القومي، كما يساهم كذلك في توفير المزيد من فرص العمل للأفراد، وبالتالي يرتفع مستوي دخلهم وتزيد قدرتهم على الادخار **(Jain and Sandhu, 2009)**.

تحليل أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في اليابان خلال الفترة (1981-2015) م

يتناول هذا الجزء التحليل القياسي لأثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في اليابان خلال الفترة (1981-2015) الذي يهدف إلى تقدير نموذج قياسي يمكن أن يتم الاعتماد عليه لإظهار العلاقة بين متغيرات البحث وهو السياسة المالية (الإيرادات العامة – النفقات العامة – الدين العام) كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، من خلال مرحلتين: الأولى توصيف النموذج الذي يمكن الاعتماد عليها في القياس، أما الثانية عمل نماذج تحليل العلاقة بين المتغيرات.

توصيف النموذج

يتم تحديد المتغيرات التي يجب إدخالها في النموذج المراد تقديره بناءً على ما جاء في النظرية الاقتصادية وتنقسم المتغيرات محل الدراسة إلى نوعين رئيسيين هما:

المتغيرات التابعة

وهي المتغيرات التي تنعكس عليها التغيرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة (المفسرة). والمتغير التابع في النموذج محل الدراسة ويمثله الناتج المحلي الإجمالي في اليابان ويرمز له بالرمز (GDP).

المتغيرات المستقلة (الشارحة)

وهي المتغيرات التي تؤثر في المتغير التابع وليس للمتغير التابع دور في التغيرات التي تحدث منها. والمتغيرات المستقلة (الشارحة) في النموذج محل الدراسة حسب ما ذكر في البحث سابقا هي أدوات السياسة المالية (الإيرادات العامة – النفقات العامة – الدين العام) ويرمز لهم كما يلي:

الإيرادات العامة بالمليون دولار X1

النفقات العامة بالمليون دولار X2

الدين العام بالمليون دولار X3

ومن خلال استخدام بيانات فترة الدراسة (1981 – 2015) لإجراء الدراسة القياسية لأثر ادوات السياسة المالية (الإيراد العام – النفقات العامة – الدين العام) على الناتج المحلي الإجمالي في اليابان والموضحة في جدول 1 وشكل رقم (1)

تقدير النموذج القياسي

الذي يتضمن الإيراد العام، النفقات العامة، الدين العام على الناتج الإجمالي المحلي في اليابان خلال الفترة (1981 – 2015) في الشكل الخطي حيث أسفرت النتائج عن تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع عن ما يلي:

$$GDP = 31890.125 - 0.202\ X1 + 1.09\ X2 - 0.040\ X3$$

$$(1.030)^{NS} \quad (1.083)^{NS} \quad (19.577)^{**} \quad (9.104)^{**}$$

$$R^2 = 0.999 \quad R^2 = 0.999 \quad F_c = 7653.14 \quad D.W = 0.749$$

ويتضح من النتائج السابقة ما يلي:

أ- وفقا للمعاير الاقتصادية أن الإيراد العام جاء بإشارة مخالفة لما يجب أن يكون عليه في مقتضيات النظرية الاقتصادية أما بالنسبة للانفاق العام والدين العام فجاءت موافقة للنظرية حيث أن المفترض أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يقابله ارتفاع في الإنفاق العام وانخفاض في الدين العام.

ب-وفقا للمعايير الإحصائية فكانت قيمة معامل التحديد (R^2) مرتفعة جدا لتقترب من الواحد الصحيح وهو ما يشير الي أن هذه المتغيرات المستقلة مجتمعة في التأثير علي الناتج المحلي الإجمالي وتؤكد قيمة (F_c) الي معنوية علاقة النموذج ككل أما عند اختبار معنوية كل معلمة علي حده فلم تثبت معنوية ثابت الدالة وكذلك معامل الإيراد العام (X1) أما باقي المعلمات فجأت معنوية عند مستوي معنوية 1% والتي تمثلت في معامل الأنفاق العام (X2) وكذلك معامل الدين العام (X3)، ويتضح من هذا التناقض في النتائج (ارتفاع قيمة معامل التحديد، معنوية العلاقة ككل F_c، عدم معنوية بعض المعاملات وفقاً لاختبار T) الي وجود الازدواج الخطي Multicollinearity ويؤكد ذلك ارتفاع قيمة VIF ولذلك يقوم الباحث بأعاده التقدير باستخدام الانحدار التدريجي Stepwise.

ج- وفقا للمعايير القياسية فأن قيمة إحصائية Durbin-Watson = 0.695 فيتضح أنها تقع اقل من الحد الأدنى للقيمة الجدولية الإحصائية (الحد الأعلى هو 1.65 عند K=3 أي عدد المتغيرات المستقلة وعدد المشاهدات35 مفردة وعند مستوي معنوية 5% والحد الأدنى هو 1.214) وذلك يشير الي وجود مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation لأنها اقل من الحد الأدنى من القيمة الجدولية.

إعادة تقدير العلاقة بين السياسة المالية الإيراد العام، الإنفاق العام، الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي في اليابان خلال الفترة (1981 – 2015م) باستخدام الانحدار التدريجي

حيث أسفرت النتائج عن تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الإيراد العام – النفقات العامة – الدين العام) والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) عن ما يلي:

$$GDP = 24972.02 + 1.035\ X2 - 0.040\ X3$$

$$(0.822)^{NS} \quad (84.88)^{**} \quad (9.023)^{**}$$

$$R^2 = 0.999 \quad R^2 = 0.999 \quad F_c = 11417.60 \quad D.W = 0.742$$

تشير النتائج إلى استبعاد الإيراد العام الذي لم تثبت معنويته في الحالة السابقة وتم إدخال الإنفاق العام في المرحلة الأولى ثم إدخال الدين العام في المرحلة الثانية وكانت النتائج متوافقة اقتصاديا وإحصائيا، ويقوم الباحث فيما يلي بتقدير علاقة انحداريه بسيطة بين الإيراد العام والناتج المحلي الاجمالي على النحو التالي.

تقدير العلاقة بين الإيراد العام والناتج المحلي الاجمالي في اليابان خلال الفترة (1981 – 2015) باستخدام الانحدار البسيط:

$$GDP = 84542.403 + 3.244\ X1$$

$$(0.876)^{NS} \quad (41.546)^{**}$$

$$R^2 = 0.981 \quad R^2 = 0.981 \quad F_c = 1726.053 \quad D.W = 0.411$$

جدول 1. بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دولار وأدوات السياسة المالية خلال الفترة (1981 – 2015)

السنوات	GDP	X1	X2	X3
	إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالمليون دولار أمريكي)	الدخل الحكومي العام، إجمالي (القيمة الحالية بالمليون دولار أمريكي)	إجمالي الإنفاق الوطني (بالأسعار الجارية بالمليون دولار أمريكي)	دين الحكومة المركزية، إجمالي (القيمة الحالية بالمليون دولار أمريكي)
1981	1201465.86	342417.77	1193172.26	664338.53
1982	1116840.77	321650.14	1109797.53	661817.51
1983	1218106.45	352032.76	1197873.08	789734.96
1984	1294608.50	381909.51	1260959.13	858895.07
1985	1384532.25	411206.08	1338312.22	923039.96
1986	2051061.23	611216.25	1972048.33	1434266.09
1987	2485236.20	770423.22	2412150.11	1800702.74
1988	3015393.55	934772.00	2951252.26	2121389.67
1989	3017052.05	935286.13	2972247.77	2030445.86
1990	3103698.10	990079.69	3075490.99	2080812.32
1991	3536800.94	1121165.90	3481177.93	2351654.31
1992	3852794.37	1213630.23	3770892.44	2743998.68
1993	4414962.79	1328903.80	4318249.54	3411309.30
1994	4850348.02	1416301.62	4813666.86	4181873.05
1995	5333925.51	1562840.17	5380233.38	5070962.98
1996	4706187.13	1397737.58	4812751.71	4814147.06
1997	4324278.11	1288634.88	4368070.66	4717960.39
1998	3914574.89	1150885.02	3959241.53	4761375.73
1999	4432599.28	1298751.59	4491158.56	6011003.56
2000	4731198.76	1381510.04	4817661.50	6802422.95
2001	4159859.92	1260437.56	4275137.85	6391000.79
2002	3980819.54	1150456.85	4059528.03	6528225.57
2003	4302939.18	1222034.73	4370283.83	7296580.03
2004	4655803.06	1298969.05	4717800.60	8411034.13
2005	4571867.44	1339557.16	4683633.01	8523606.78
2006	4356750.21	1341879.07	4466316.65	8103424.69
2007	4356347.79	1359180.51	4429802.09	7972639.23
2008	4849184.64	1532342.35	5015285.48	9301318.05
2009	5035141.57	1490401.90	5202561.50	10586234.09
2010	5498717.82	1627620.47	5616846.23	11867387.78
2011	5908989.19	1819968.67	6190896.79	13686932.56
2012	5957250.12	1852704.79	6299153.17	14179148.87
2013	4908862.84	1575744.97	5275160.89	12001040.60
2014	4596156.56	1544308.60	4968304.19	11448060.79
2015	4123257.61	1406030.84	4397233.96	10228152.83

المصدر: بيانات البنك الدولي

http://data.albankaldawli.org/country/japan
Country/japan http://ar.knoema.com/atlas/

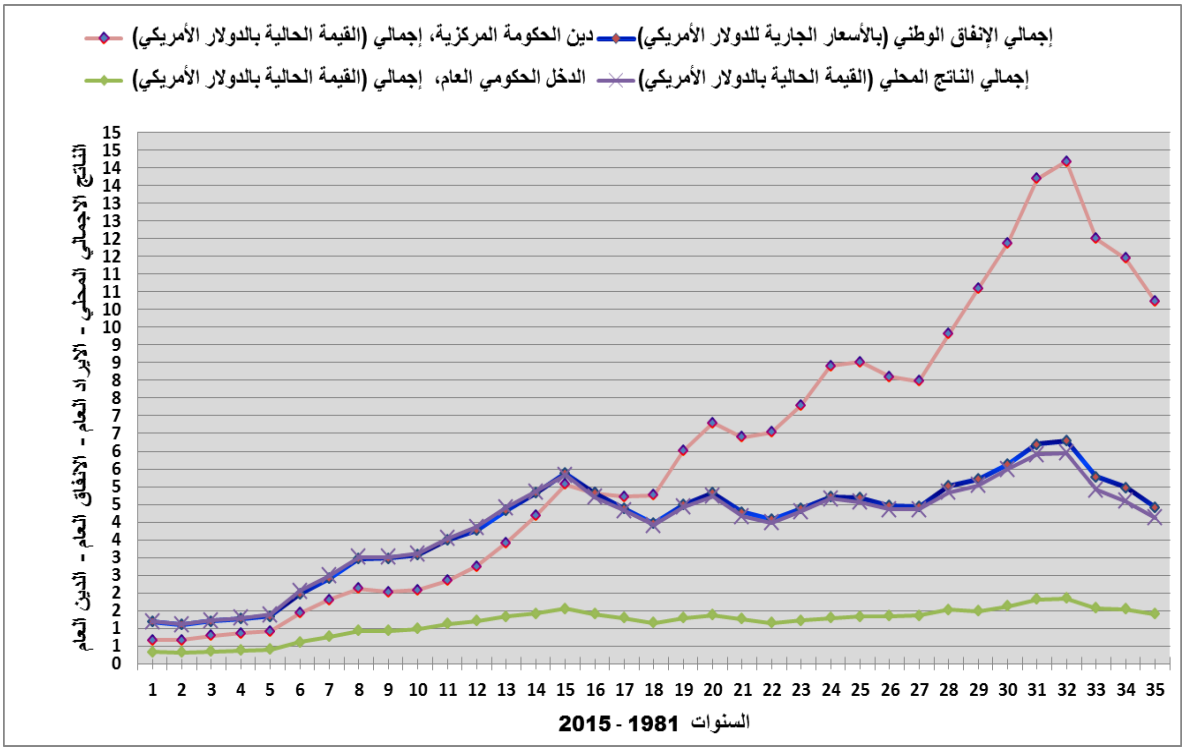

شكل 1. مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي، الإيراد العام، الإنفاق العام، الدين العام لليابان خلال الفترة (1981-2015)

المصدر: بيانات جدول 1.

ويتضح من هذه النتائج وجود علاقة طردية بين الإيراد العام والناتج المحلي الإجمالي وهو ما يتفق مع مقتضيات النظرية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية جاءت قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.981$ مرتفعة وتشير إحصائية F_c الي جودة توفيق العلاقة كما أن قيمة T_c تشير الي معنوية الإيراد العام بينما لم تثبت معنوية ثابت المعادلة ومن الناحية القياسية يترتب علي انخفاض قيمة D.W ووقوعها اقل من الحد الأدنى الي وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء وهو ما يؤثر علي جودة التقديرات ولذلك يقوم الباحث بحل المشكلة عن طريق إعادة التقدير للعلاقة باستخدام طريقة كوكران- اوركت Cochrane – Orcutt.

إعادة تقدير العلاقة بين الإيراد العام على الناتج الإجمالي المحلي في اليابان خلال الفترة (1981 – 2015م) بطريقة كوكران-اوركت Cochrane – Orcutt:

$$GDP = 4897.413 + 3.263\ X1$$
$$(0.022)^{NS} \quad (20.083)^{**}$$

$R^2 = 0.928$ $R^2 = 0.924$ $F_c = 403.33$ D. W =1.22

وتشير النتائج الي تحسن في قيمة إحصائية D.W بما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي مع اتفاق النتائج اقتصاديا (العلاقة طردية) واحصائيا (ارتفاع قيمة معامل التحديد $R2 = 0.928$) ومعنوية العلاقة ككل من خلال قيمة ($Fc = 403.33$) فضلا عن معنوية الايراد العام وفقا لاختبار T.

تقدير العلاقة بين الإنفاق العام على الناتج الإجمالي المحلي في اليابان خلال الفترة (1981-2015م) باستخدام الانحدار البسيط:

$$GDP = 165219.2 + 0.940\ X2$$
$$(3.413)^{**} \quad (81.366)^{**}$$

$R^2=0.995$ $R^2 = 0.995$ $F_c = 6620.37$ D.W=0.284

ويتضح من هذه النتائج وجود علاقة طردية بين الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي وهو ما يتفق مع مقتضيات النظرية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية جاءت قيمة معامل التحديد $R^2=0.995$ مرتفعة جدا وتشير إحصائية F_c الي جودة توفيق العلاقة كما أن قيمة T_c تشير الي معنوية الانفاق العام بينما لم تثبت معنوية ثابت المعادلة ومن الناحية القياسية يترتب علي انخفاض قيمة D.W ووقوعها اقل من الحد الأدنى الي وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء وهو ما يؤثر علي جودة التقديرات ولذلك يقوم الباحث بحل المشكلة عن طريق إعادة التقدير للعلاقة باستخدام طريقة كوكران- اوركت.

اعادة تقدير العلاقة بين الانفاق العام على الناتج الإجمالي المحلي في اليابان خلال الفترة (1981 – 2015م) بطريقة كوكران-اوركت – Cochrane Orcutt:

$$GDP = 51484.08 + 0.961\ X2$$
$$(0.434)^{**} \quad (45.08)^{**}$$

$R^2=0.984$ $R^2=0.984$ $F_c=2032.24$ D.W=1.543

وتشير النتائج الي تحسن في قيمة إحصائية D. W بما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي مع اتفاق النتائج اقتصاديا (العلاقة طردية) وإحصائيا (ارتفاع قيمة معامل التحديد R2 = 0.984) ومعنوية العلاقة ككل من خلال قيمة (Fc = 2032.24) فضلا عن معنوية الإنفاق العام وفقا لاختبار T.

تقدير العلاقة بين الدين العام على الناتج الإجمالي المحلي في اليابان خلال الفترة (1981–2015م) باستخدام الانحدار البسيط:

$$GDP = 2223300 + 0.28\ X3$$
$$(9.445)^{**} \quad (8.441)^{**}$$

$R^2 = 0.638$ $R^2 = 0.674$ $F_c = 71.256$ D.W= 0.111

وأوضحت النتائج وجود علاقة طردية بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي وهو ما يتفق مع مقتضيات النظرية الاقتصادية، وذلك في حالة اللجوء الي الدين لاستخدامه في مشروعات استثمارية تزيد الناتج المحلي من ناحية وتدر عائد يستخدم لسداد الدين من ناحية اخري، ومن الناحية الإحصائية جاءت قيمة معامل التحديد R2 = 0.638 وتشير إحصائية Fc الي جودة توفيق العلاقة كما أن قيمة Tc تشير الي معنوية الدين العام بينما لم تثبت معنوية ثابت المعادلة ومن الناحية القياسية يترتب علي انخفاض قيمة D.W ووقوعها اقل من الحد الأدنى الي وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء وهو ما يؤثر علي جودة التقديرات ولذلك يقوم الباحث بحل المشكلة عن طريق إعادة التقدير للعلاقة باستخدام طريقة كوكران-اوركت.

إعادة تقدير العلاقة بين الدين العام على الناتج الإجمالي المحلي في اليابان خلال الفترة (1981 – 2015م) بطريقة كوكران-اوركت – Cochrane Orcutt:

$$GDP = 1157454.8 + 0.4297\ X3$$
$$(0.3458)^{**} \quad (7.833)^{**}$$

$R^2 = 0.664$ $R^2 = 0.642$ $F_c=61.369$ D.W=0.915

حيث أوضحت النتائج انه وفقا لنتائج D.W المتدنية التي تقع ادني من الحد الأدنى وذلك يؤدي الي انه يستلزم وجود متغيرات أخري في العلاقة ولا تقتصر فقط على الدين العام ولذلك يكون الشكل الأفضل الشكل الخطي المتعدد.

النتائج

1- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الياباني من خلال استخدام أدوات السياسة المالية في التأثير على الاقتصاد الكلي ومنه الي التأثير على حجم الناتج المحلي الإجمالي.

2- حققت اليابان أعلى متوسط في قيمة الدخل الحكومي العام في الفترة من (2001 - 2015م)، حيث أنها باستمرار التقدم الاقتصادي وتطلع اليابان لمواكبة التطور الغربي كان لزاما علي الدولة رفع عوائدها الضريبية لاستخدامها في بناء بنية أساسية.

3- حققت اليابان أعلى متوسط في قيمة الأنفاق الحكومي العام في الفترة من (2001 - 2015م)، حيث اعتبرت هذه الفترة فترة انتعاش لليابان حققت فيها إنجازات كبيرة لم يكن لليابان آنذاك إلا هم واحد هو اللحاق بركب الحضارة الغربية ومستوي نموها.

4- أسفرت نتائج التحليل القياسي أن الأنفاق العام هو أهم العوامل المحددة لزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي في اليابان يليه حجم الدين العام، أما بالنسبة للإيراد العام فهو ذو أثر ضعيف على حجم الناتج المحلي الإجمالي، مع الأخذ في الاعتبار تحسن نتائج الأثر القياسي في حالة دراسة أثر الإيراد العام منفردا على حجم الناتج المحلي الإجمالي.

التوصيات

1- ضرورة تفعيل دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال استخدام أدوات السياسة المالية في التأثير على الاقتصاد الكلي ومنه الي التأثير على حجم الناتج المحلي الإجمالي.

2- الاهتمام بالإنفاق العام من خلال الترشيد في استخدامه ومراقبة أوجه الأنفاق ودراسة مدي تأثيرهم على معدلات النمو الاقتصادي.

3- تقليل حجم الإيراد العام بما يساعد في زيادة حجم الاستثمار ومنه إلى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي.

المراجع

الوادي، محمود حسين وزكريا أحمد عزام (2000). المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان.

عبد الواحد، عطية (1993). دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة.

Jain, T.R. and S.J. Kaur (2009). Public Finance and International Trade, V.K. Publications; New Delhi.

Jain, T.R., O.P. Khanna, M.L. Grover and D.K. Jain (2006). Macroeconomics: Money, Banking and Public Finance V.K. Publications; New Delhi; 2006.

Kennedy, M.M.J. (2012). Public Finance, Phi Learning Private Limited; New Delhi.

Pail war, V.K. (2008). Economic Environment of Business, PHI Learning Private Limited; New Delhi.

Suri, R.K., J.K. Budhiraja and N. Rajput (2006). A Text Book of I.S.C Economics, Vol. II; Pitambar Publishing Company (P) Ltd.; New Delhi.

Vaish, M.C. (2009). Essentials of Macroeconomic Management; VIKAS Publishing House Pvt. Ltd.; New Delhi.

Chand, S.N. (2008). Public Finance, Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd.; New Delhi; India.

Dalton, H. (2003). Principles of Public Finance, Rout ledge Library Editions; London; First Published in 1922 Reprinted in 2003.

Dwivedi, D.N. (2010). Macroeconomics: Theory and Policy; 3rd Ed.; Tata McGraw-Hill Education Private Limited; New Delhi; India.

Gupta, J.R. (2007). Public Economics in India: Theory and Practice" Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd.; New Delhi.

http://ar.knoema.com/atlas/Country/japan

http://data.albankaldawli.org/country/japan

Jain, T.R. and A.S. Sandhu (2009). Macroeconomics, V.K. Publications; New Delhi; India.

THE IMPACT OF FISCAL POLICY ON JAPAN'S GROSS DOMESTIC PRODUCT

Hany M.S. Hawary[1] and A.F. Hamed[2]

1. Polit. and Econ. Sci. Studies and Res. Dept., Asian Studies and Res. Inst., Zagazig Univ., Egypt

2. Agric. Econ., Fac. Agric., Zagazig Univ., Egypt

ABSTRACT: The economic policy includes a set of policies that are homogeneous each of them to achieve the general objectives of the state such as fiscal policy, monetary policy, exchange rate policy and trade policy. The research problem revolves around identifying the reality of fiscal policy in Japan, and its contribution to the GDP in Japan through analyzing the data for the study period 1981, 2015. Results indicated that Japan achieved the highest average in the value of public revenue in the period from 2001, 2015. The results of the standard analysis of the data also revealed that public spending is the most important determinant of increasing the size of the gross domestic product in Japan. The research recommends using of a fiscal policy by activating the public spending tool for use in building an infrastructure that works to increase the volume of investment and from it to positively affect growth rates.

Key words: Japan, fiscal policy, gross domestic product.

المحكمـــون:

1- أ.د. محمـد غـريب مهـدي أستاذ الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة بالإسماعيلية – جامعة قناة السويس.

2- أ.د. محمد رمضان إسماعيل أستاذ الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق.